السياسة النقدية مازالت تقتفي أثر نظيرتها الأمريكية

«بيتك للأبحاث» : التضخم في الكويت انخفض إلى 2.3 في المئة في يناير بسبب المواد الغذائية

مؤشر التضخم

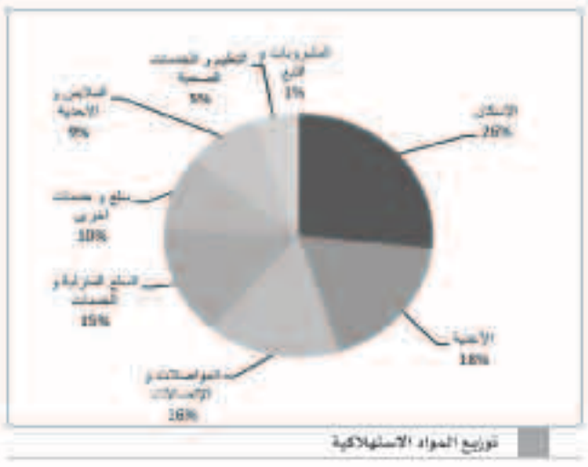

توزيع المواد الاستهلاكية

النسبة على أساس سنوي

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى انخفاض معدل التضخم في الكويت من 2.6 في المئة إلى 2.3 في المئة في يناير الماضي بفعل تقلص أسعار المواد الغذائية واستقرار أسعار السكن، فيما تشير التوقعات إلى أن التضخم في 2013 سيظل تحت السيطرة متراوحا بين 3 إلى 4 في المئة.

وذكر التقرير أن السياسة النقدية مازالت تقتفي اثر نظيرتها الأمريكية نظرا للارتباط بين الدينار والدولار حيث يشكل الأخير جزءا مؤثرا من مكونات السلة المرجحة لقيمة الدينار، وبالتالي فانه لا تغيير متوقع في سعر الفائدة حتى منتصف 2015... وفيما يلي التفاصيل

اشار مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت إلى أن معدل التضخم انخفض ليصل إلى 2.3 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013 مقارنة بنسبة 3.9 في المئة المسجلة في ديسمبر 2012 على أساس سنوي، ويعزى الانخفاض إلى حد كبير نتيجة للتراجع أسعار الملابس الجاهزة، والتي تباطأت لتصل إلى 5 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013 من 5.8 في المئة على أساس سنوي في الشهر السابق. وكانت اسعار الملابس والأحذية في بعض الأحيان مصدرا لزيادة الضغط على التضخم العام في الاتجاه الصعودي خلال الأشهر الأخيرة، ولكن غالبا ما يتوقف ارتفاع هذه الأسعار على بعض العوامل العالمية «لكون الملابس والأحذية واردات بصورة أساسية»، أكثر من العوامل المحلية.

وتراوح متوسط التضخم لعام 2012 ككل عند معدل 2.9 في المئة، وذلك انخفاضا من نسبة الـ 4.8 في المئة المسجلة في 2011 نظرا للتباطؤ الذي سجلته بعض المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين مثل أسعار قطاعي الإسكان والمواد الغذائية. وبنظرة أساس سنوي في ديسمبر 2012 مدفوعا بشكل رئيس بالتباطؤ الحادث في أسعار المواد الغذائية، حيث انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية «ثاني أكبر مساهم في سلة أسعار المستهلك الكويتية بنسبة 18.3 في المئة» ليصل إلى 1 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013، وهو أبطأ وتيرة له في 4 سنوات، في حين كان بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر 2012. وقد زادت أسعار بعض أهم المكونات الفرعية مثل الأطعمة الأساسية بنسبة 1 في المئة على أساس سنوي في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار اللحوم والدواجن والأسماك بنسبة 0.8 في المئة على أساس سنوي والفواكه والخضروات بنسبة 0.6 في المئة على أساس سنوي مما أسهم في الحد من معدل التضخم وأدى أيضا إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في أسعار المواد الغذائية بشكل عام.

وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار الملابس والأحذية انخفاضا معتدلا لتصل إلى 3.4 في المئة على أساس عامة، نجد أن التضخم في عام 2012 جاء أكثر هدوءا مما كان متوقعا في بداية العام، وذلك بسبب التباطؤ الحاد في تضخم أسعار المواد الغذائية.

وتشير التوقعات إلى أن مستوى التضخم في الكويت سيظل عند مستوى يمكن السيطرة عليه وأنه سوف يتراوح بين 3 في المئة و 4 في المئة لعامي 2013 و 2014 حيث يتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة بينما يتوقع أن تشهد الأسعار استقرارا نسبيا في قطاع الإسكان. وكانت أسعار المواد الغذائية، والتي تعد أحد المصادر الرئيسية التي تعمل على زيادة معدل التضخم المؤقت خلال العامين الماضيين، قد شهدت تباطؤ ملحوظ نتيجة لاعتدال الأسعار العالمية للغذاء. ومن المرجح أيضا أن تؤدي التدابير التي تقوم بها الحكومة بهدف ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم إلى كبح الارتفاع الكبير في معدل التضخم مستقبلياً. وشهد قطاع الإسكان بعض الركود في الإيجارات في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 إلا أن القطاع تعافى من هذه الحالة تماما. وبالرغم من ذلك، أظهرت بيانات التضخم الأخيرة حدوث انتعاش طفيف في معدلات التأجير، وهو ما يمكن أن يضع ضغوطا تصاعدية على التضخم المؤقت في المستقبل.

السياسة النقدية تستمر

تقتفي أسعار الفائدة الكويتية بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» نظرا لارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعملات. وكان بنك الكويت المركزي قد خفض أسعار الفائدة من 2.5 في المئة إلى 2 في المئة في أوائل شهر أكتوبر 2012، وهو أول خفض لأسعار الفائدة الرئيسة منذ فبراير 2010. وقال البنك المركزي ان هذه الخطوة، والتي جاءت نتيجة لانخفاض التضخم بصورة كبيرة ، كانت تهدف إلى تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي.

وبصورة عامة، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة في الكويت دون تغير كبير حتى يبدأ البنك المركزي الأمريكي في تشديد سياسته النقدية في منتصف 2015. ومع ذلك، فإن أي خفض غير متوقع في سعر الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي سيؤدي على الأرجح إلى دعم الطلب على القروض وتحفيز الإقراض المصرفي لقطاع الإسكان. وبالرغم من ذلك، فقد ظل الإقراض المصرفي إلى القطاع الخاص متواضعا في عام 2012، حيث كانت الزيادة الشهرية في الإقراض عند معدل 4 في المئة على أساس سنوي مقارنة بمعدل 2 في المئة لنفس الفترة من عام 2011 نتيجة للتأخر في الخطة التنموية واستمرار المشاكل في القطاع المالي بصورة عامة والشركات الاستثمارية بصفة خاصة.

بنك قطري: أنظمة التمويل السعودية تغري المستثمرين الكبار

أعلن مسؤول رفيع في بنك قطري بدء محادثات مع جهات رسمية وخاصة في السعودية، لترتيب دخوله في سوق التمويل العقاري، مؤكدا أن الأشهر المقبلة ستشهد دخول مصارف قطرية وخليجية ولاعبين كبار في قطاع المال والأعمال إلى القطاع العقاري.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول للاستثمار، عبدالله المري: «بدأنا رسمياً بترتيب إجراءات دخولنا للسوق السعودية مع الجهات ذات العلاقة»، مشيراً إلى أن إقرار اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل العقاري ستسهم في تحفيز المصارف وبيوت المال على الدخول في هذا القطاع، بحسب صحيفة «الاقتصادية» السعودية. وقال المري على هامش لقائه بالصحافيين خلال اجتماع أعضاء مجلس إدارة المصرف في مدينة الدمام برئاسته «هناك فرص واعدة في مجال العقار في السعودية، خصوصاً في المنطقة الشرقية». وأضاف أن التركيز على المنطقة الشرقية قد يكون لمحاذاتها لقطر، إلى جانب ثلاث دول خليجية أخرى.

وتابع المري أن المصرف لديه أرقام توضح مدى الطلب المتزايد على العقار والوحدات السكنية في السعودية، وقد دفعته إلى التفكير الجيد بالدخول بشكل قوي، رافضاً الإفصاح عن حجم التمويل الذي سيضخونه في السوق السعودية، مؤكداً أن ذلك سابق لأوانه، وأن الأرقام النهائية تحتاج لدراسة متمعنة للسوق واحتياجاته.

«الملتقى السنوي للمناطق الحرة» يناقش التسهيلات المقدمة للشركات

أعلن نادي الأعمال العربي، أبرز شبكة تواصل للأعمال في المنطقة، أمس عن تنظيم «الملتقى السنوي الثاني للمناطق الحرة في الشرق الأوسط»، والذي سيقام برعاية سمو الشيخ جمعة بن مكتوم بن جمعة آل مكتوم، الرئيس الفخري لمجلس إدارة نادي الأعمال العربي، ويشارك في الملتقى الذي سيعقد في فندق جروفنر هاوس بدبي في 13 مارس الجاري، نخبة من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين لأهم المناطق الحرة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ويسلط كل من: المهندس الدكتور راشد الليم، مدير عام دائرة الموانئ والجمارك وهيئة المنطقة الحرة في الحمرية، الدكتور أيوب كاظم، مدير عام قرية دبي للمعرفة ومدينة دبي الأكاديمية العالمية العضوان في المجمع التعليمي التابع لتيكوم للاستثمارات، السيد أسامة العمري، المدير التنفيذي لهيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة، إضافة إلى السيد نادر عطعوط، رئيس مجموعة تطوير الأعمال في هيئة المنطقة الإعلامية في أبوظبي «twofour54»، الضوء على باقة المزايا والحوافز والمرافق والخدمات الرئيسية التي توفرها المناطق الاقتصادية الحرة في الدولة أمام المستثمرين.

ويبحث المشاركون في الملتقى الحوافز والتسهيلات والتكاليف التشغيلية إضافة إلى الخدمات اللوجستية التي تقدمها المناطق الاقتصادية الحرة في منطقة الشرق الأوسط للشركات، وذروها في إستقطاب الاستثمارات الخارجية.

البنوك تدفع الأسهم الأوروبية إلى أعلى مستوى في عامين

لندن «رويترز» – ساعدت أسهم المؤسسات المالية على دفع مؤشر أوروبي رئيسي إلى أعلى مستوى في عامين أمس إذ تظل معنويات المستثمرين مدعومة بالسياسة النقدية للبنوك المركزية.

وارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.8 في المئة إلى 1178.12 نقطة بينما صعد مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية في منطقة اليورو 1.1 بالمئة إلى 2649.09 نقطة.

وكانت أسهم البنوك وشركات التعدين – التي تعتبر الأكثر تأثرا بعلامات التحسن في الاقتصاد العالمي – من أكبر الرابحين إذ ارتفع مؤشر ستوكس 600 لأسهم قطاع البنوك 1.3 في المئة.

وقال ريتشارد جريفيث المدير المساعد لشركة بيركلي فيوتشرز إن السبب الرئيسي لارتفاع أسواق الأسهم الأوروبية هو الإغلاق القوي لأسواق الأسهم الأمريكية يوم الإثنين بفعل تصريحات بشأن تيسير السياسة النقدية.

وتابع «السوق الأمريكية تدعم العالم وتبدو مصممة على تسجيل مستويات مرتفعة جديدة».

غير أن جريفيث قال إن بعض العملاء يبيعون خيارات شراء – وهي أداة للمراهنة على صعود السوق في المستقبل – في مؤشري داكس الألماني ويورو ستوكس لتوفير بعض الحماية تحسبا لتوقف موجة الصعود في الأجل القريب مع استمرار القلق بشأن المأزق السياسي في ايطاليا.

وفي أنحاء أوروبا ارتفع مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 0.5 في المئة وصعد مؤشر كاك 40 الفرنسي 0.7 في المئة بينما قفز مؤشر داكس الألماني 1.1 في المئة في المعاملات المبكرة.

أسهم غوغل تقفز لأعلى مستوياتها

نيويورك – «رويترز» – استمر صعود أسهم غوغل لتسجل أعلى إغلاق في تاريخها عند 821.50 دولارا ويتوقع بعض المحللين أن يصل سعر سهم شركة محركات البحث إلى 1000 دولار قريبا.

ويأتي صعود السهم إلى مستويات جديدة مع هيمنة نظام التشغيل أندرويد الذي ابتكرته غوغل على سوق الهواتف المحمولة واستمرار تصدر الشركة لمجال إعلانات المحمول. ورسخت هذه المكاسب موقع غوغل في المركز الثالث بين الشركات الأمريكية من حيث القيمة السوقية بعد أبل وإكسون موبيل.

وتصعد أسهم جوجل بقوة منذ أواخر العام الماضي وسجلت مستويات جديدة في عدة مرات وبلغ ارتفاعها 16.1 في المئة منذ بداية العام الجاري. وهذا يجعله التاريخية الطيبة التي تربط بين شعبي البلدين الشقيقين وخدمة لمصالحهما المشتركة.

وقال إننا نثق أن تواصلنا وتبادل مثل هذه الزيارات سيسهم في تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها سويا، كما أن الرغبة الصادقة لدى قيادتي بلدينا في توثيق علاقاتنا في مختلف المجالات وفي مقدمتها التجارية والاستثمارية، مشيرا إلى امتلاك رجال الأعمال في البلدين الإرادة الحقيقية للعمل بروح التعاون والتكاتف من أجل تعزيز هذه العلاقات والتي وصفها بانها تتنامى وتتطور بمعدلات طيبة مغربا عن تطلعه إلى المزيد من التعاون لتعزيز التقارب والتلاحم بين الشعبين.

كما أشاد الزامل بالتطور الكبير الذي شهده الاقتصاد التركي، وقال إن دراسة اقتصادية حديثة أكدت أن صادرات تركيا في العام 2025 ستصل إلى 500 مليار دولار مؤكدا في هذا الصدد أن رجال الأعمال السعوديين قد اتخذوا قراراهم بان تكون تركيا هي انطلاقتهم للعالمية في مجال الصادرات والتعاون الاقتصادي داعيا الوفد التركي للاهتمام بالأسواق العربية والتي وصفها بانها أسواق واعدة تستحق أن تجد الاهتمام من قبل تركيا مشيرا إلى إمكانية دخول رجال الأعمال في البلدين في شراكات اقتصادية في تلك المناطق، وقال إن الأيام المقبلة سوف تشهد المزيد من الزيارات إلى تركيا لترجمة ما تم التوصل إليه إلى واقع ملموس ولتحقيق المزيد من التقارب بين رجال الأعمال في البلدين.

خلال لقاء وفد تركي بغرفة الرياض

السعودية: توقعات بوصول حجم التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار نهاية العام

الوفد التركي مع رجال الأعمال السعوديين بعد الجلسة الرئيسية

توقع رجال أعمال سعوديون وأتراك أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين بنهاية العام الحالي إلى 10 مليارات دولار، مرجعين ذلك إلى تزايد حجم التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين السنوات الماضية، إضافة إلى الرغبة الصادقة واهتمام المسؤولين في الدولتين لتحقيق المزيد من التقارب والتعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وسعيهم لفتح منافذ في الأسواق لمنتجات البلدين وإقامة شراكات اقتصادية للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في اقتصاد الدولتين. وكانت غرفة الرياض قد اقامت الأحد مأدبة غداء على شرف السيد فلفر تشاغلايان وزير التجارة والاقتصاد التركي والوفد الاقتصادي المرافق له والذي ضم 100 من رجال الأعمال إضافة إلى عدد من المسؤولين في الدوائر الاقتصادية التركية.

وقد تحدث الوزير التركي خلال اللقاء مؤكدا أنه منذ وصوله للمملكة عقدوا عددا من الاجتماعات المثمرة مع المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال معربا عن أمله في أن تترجم نتائج هذه الاجتماعات إلى مشاريع اقتصادية وتعاون تجاري يواكب حجم التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولتان.

وقال إن زيارته للمملكة هذه المرة تعتبر مختلفة في عدد من الجوانب مشيرا إلى الاهتمام الذي لمسه من رجال الأعمال في البلدين ورغبتهم في المزيد من التعاون معتبرا أن الشعبين السعودي والتركي تجمع بينهما علاقات الدين والأخوة الصادقة والتعاملات التجارية التي تزيد وتيرتها سنويا مؤكدا أن المملكة والمملكة تجاوز 8 مليارات دولار بثلاثة أضعاف ما كان عليه في السنوات السابقة إلا انه كان ينبغي أن يكون ما بين 28 إلى 30 مليار دولار موضحا أن تحقيق ذلك ممكنا إذا ما تم استغلال طاقات البلدين الاقتصادية بصورة مثلى، كما أشار إلى أن الحجم التجاري بين البلدين سيصل إلى 10 مليارات دولار بنهاية هذا العام، متوقعا أن يصل خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة إلى 20 مليار دولار.

وأضاف الوزير في حديثه أن الاقتصاد التركي خلال الفترة الماضية حقق نجاحات تمثلت في زيادة حجم الصادرات بنحو 13 في المئة كما بلغ حجم النمو 2.5 في المئة ، وقال إننا استطعنا أن نسجل زيادة في حجم الصادرات للقارة الأوروبية و إن العائدات التركية العام الماضي وصلت إلى 195 مليار دولار منها 30 مليار دولار إيرادات سياحية مشيرا إلى أن حجم السياح السعوديين لتركيا وصل إلى 200 الف سائح ، كما أوضح أن حجم صادرات السلع التركية بلغ 153 مليار دولار منها 90 في المئة سلع صناعية.

وأكد في ختام حديثة أن تركيا وضعت خططا وأهدافا اقتصادية طموحة للعام 2023 تستهدف رفع القدرات الاقتصادية من خلال استحداث استثمارات جديدة في البنى التحتية متوقعا أن يصل حجم الاستثمارات في تركيا خلال السنوات القادمة إلى 130 مليار دولار داعيا رجال الأعمال السعوديين للاستفادة من هذه الفرص ومما تقدمه تركيا من امتيازات للمستثمرين مضمنة في قانون الاستثمار، مؤكدا المسئولين الأتراك على استعداد لتسهيل كافة الإجراءات وتقديم المساعدات والمعلومات للمستثمرين السعوديين.

ومن جانبه أكد الدكتور عبدالرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض عن تطلعه ورجال الأعمال السعوديين أن تسفر هذا اللقاءات عن خطوات تدعم التعاون البناء والشراكة بين رجال الأعمال والاستثمار في البلدين الشقيقين بما يسهم في تعزيز حركة التجارة والاستثمار، توثيقا وتطويرا للعلاقات

أسهم البورصة اليابانية تسجل أعلى ارتفاع لها منذ الأزمة المالية عام 2008

طوكيو - «كونا» - سجلت الاسهم اليابانية اعلى ارتفاع لها خلال تداولاتها ببورصة طوكيو للاوراق المالية اليوم امس الرابع على التوالي لتغلق على مؤشر اغلاق 40 وسط توقعات باستمرار التسهيلات النقدية القوية المقدمة من قبل البنك المركزي الياباني. وسجل مؤشر نيكي «225» المتوسط تقدما بمقدار 31.16 نقطة او 0.27 في المئة من يوم الاثنين الى 683.45 وهو ما يعد اعلى انهاء له منذ 29 سبتمبر 2008 وذلك بعد وقت قصير من انهيار بنك «ليمان برادرز».

اما مؤشر طوكيو الاوسع للاسعار الذي يتضمن جميع اصدارات القسم الاول في بورصة طوكيو فانخفض من 3.63 نقاط او 0.73 بالمئة الى 988.62 في المئة.

كما ساد جو من الارتياح في اعقاب دعوة المرشح لنائب محافظ بنك اليابان كيكيو ايواتا الى المزيد من التيسير الكمي لتحقيق معدل التضخم المستهدف بنسبة 2 في المئة خلال عامين.

الأبيض : إجراءات «المركزي» ليست كافية لتجاوز الأزمة

عملاء يعجزون عن سحب مدخراتهم بسبب أزمة الدولار بمصر

اشتكى عملاء من عجزهم عن سحب جزء من مدخراتهم بالدولار لدى بعض البنوك العاملة في مصر، وقالوا إن بعض البنوك بدأت تقلص عمليات السحب بشكل إجباري بصرف النظر عن الحسابات الشخصية او حسابات الشركات.

وقال عملاء لهم حسابات شخصية لدى أحد البنوك الخاصة، إنهم ترددوا على 3 فروع للبنك لإجراء عملية سحب من حساباتهم الشخصية بالدولار، وغالباً ما يصدمون بموظف خدمة العملاء الذي يبلغهم بأنه لا يوجد دولار في الفرع، وعليهم زيارة فرع آخر للبنك.

وأوضح محمود سالم، أنه تردد على فروع البنك في منطقة العجوزة ثم الدقي، وانتهى به المطاف في فرع جامع مصطفى محمود بمنطقة المنهدسين، وفي كل فرع لا يجد دولارات كافية لسحب مبلغ 7 آلاف دولار من حسابه الشخصي، وفي النهاية أبلغه موظف البنك بضرورة إحضار ما يفيد حاجته لصرف المبلغ بالدولار.

ومؤخراً اتخذ البنك المركزي المصري مجموعة من الإجراءات التي تحد من أزمة استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار، وكان من هذه الإجراءات وضع حد للسحب اليومي بنحو 10 آلاف دولار للأفراد، و30 ألف دولار للشركات.